الذوات والعله توجب الصفات ومنها ان العله موجبه لمعلولها
والمسبب مضاف الى الفاعل ومنها ان موجب العله لا يكون بالفاعل
وموجب السبب بالفاعل ومنها ان العلتين المختلفتين لا يوجبان
معلولين مثلين والسببين المختلفين يجوز ان يولدا مثلين والسببين الضدين
يوجبان سببين مثلين كالكونين يولدان بالعين والالم وهو حسن واحد
ومنها ان العله توجب الصفه في حالها والسبب قد يولد في الثاني ومنها
ان العله طريق معرفتها الحكم الصادر عنها خلاف السبب فانه ربما
يقف على امر منفصل كالالات ونحوها ومنها ان العله لا توجب
الصفه وما خالفها خلاف السبب فان الكون والاعتماد يتولدان
عن الاعتماد ومنها ان العله توجب في حاله فقط واما السبب فيجوز
ان يوجب حالا بعد حال كالرمي ومنها ان العله لا توجب صفتين مثلين
والسبب يوجب مسببين مثلين كالعين ومنها ان العله لا توجب
اكثر من معلول واحد والسبب يوجب ما لا نهاية له كما لو هوى
حجر الى الارض وغير ذلك من الوجوه فاكثر والفرق بين المقتضي والسبب
والعله ما بينا انهما صفتان يرجعان الى ذات واحده والسبب
خلافه وكذلك العله والمعلول ولان المقتضي قد يحصل ولا يحصل
المقتضى خلاف العله ولان المقتضي يوثر في احكام مختلفه والعله
لا توثر الا في حاله واحده وذكر الفرق بين الصفه
والشرط والعله وجوها كثيره منها ان الشرط لا يوجب وما حال
المعلول احكام العله وغيره لكونه اصلا في هذا انا وجدنا معاني

(ما هو مع الحكم لما مع العلة مختلف او السبب ومنها ان العلة لا تعمل كلها عن امر منفصل كالالات والسبب)

٢٦٤

مختلفه توصفنا الكل معنى عباره يميز بها من غيره من
كل صفه وحكم تاتي فيه طريقه التعليل به يعلل الا ان يمنع منه
مانع وقال القاضي لا يعلل الا مرادي دليل على انها معلله وهو اختيار
لي رشيد لان مجرد الصفه لا يعلل وان تاتي فيه طريقه التعليل
وقد بينا الوجوه في ذلك مسئله قال اصحابنا السبب يولد المسبب
ومن اصحابنا من ينكر التوليد ثم اختلفوا فقال معمر والنظام انه فعل
طباع وقال ثمامه حدث لا محدث له وقال صالح هو من فعل الله تعالى وقد بينا
الكلام في التوليد وابطال قولهم وبين معنى لا عادته
مسئله السبب لا يولد ضده عند ابي هاشم وقال ابو علي الحركه تولد الحركه
في خلاف جهتها وحكى ابو القاسم عن جماعه ان الشي يولد ضده وقد بينا هذه
المسئله في باب الاكوان وبينا وجه قول اصحابنا ان الشي يمنع
وجود ضده فيستحيل ان يكون مولدا له مسئله السبب
يولد المسبب في حاله الا ان يمنع منه مانع وقال ابو القاسم يولد في
الثاني لنا ان السبب موجب فاذا احتاج لا مانع من حصول مسببه
والمحل وجب ان يوجد مسببه في حاله والا ادى الى ان يكون موجبا
ولانه لو جاز لاحد ان يقول يولد في الثاني لجاز لقائل ان يقول يولد
في الثالث والرابع ولان السبب والمسبب جريا مجرى العله والمعلول
فاذا كان العله مع المعلول كذلك هذا ولان السبب والمسبب
يوجب المسبب لمعنى يرجع اليه فوجب ان يوجبه في حاله لا
يلزم النظر والعلم لانه يستمل وجوده معه واحتج ابو القاسم بانها

Copyright © King Saud University